

جوبيه يضم ركائز جديدة لسياسة فرنسا

حذر عدد من المشاركين في المنتدى من المخاطر التي تنتظر الانتفاضات العربية

خدم الربيع العربي وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه، وسمح له بالعودة إلى الكي دورسيه «حسب شروطه»، بعدما اضطر الرئيس نيكولا ساركوزي إلى الاستغناء عن خدمات ميشال اليو ماري بسبب «تعاملها» مع مقرّبين من بن علي. لم يغيّر جوبيه الفريق الذي وجده عند وصوله إلى الوزارة، لكنه غيّر المقاربة للملفات، وخصوصاً ما

يتعلق بالثورات العربية. يرى جوبيه أن «رصيده لدى الشارع العربي» مثقل بالإيجابيات، لأنه ديفولي من الدرجة الأولى، لا يرفع راية إسرائيل إلا بما يتناسب مع مصالح فرنسا. ومن المؤكد أن وراء «مؤتمر الربيع العربي» الذي أصرّ على تنظيمه رسالة شخصية منه تتجاوز الدبلوماسية التقليدية

ممثلو الأحزاب الإسلامية يعدون مفاجأة للغربيين بمواقفهم الداعمة للديموقراطية

باريس تستغل «الربيع العربي» للاعتذار



جوبيه مغادراً قصر الإليزيه في باريس (فيليب ووجازر - رويترز)

باريلس - بسام الطيارة

عندما تسلّم آلان جوبيه وزارة الخارجية الفرنسية، كان ينظر في مرآة الواقع الدبلوماسي ليرى ما إذا كان الدور الذي سيؤديه في خضم ربيع الثورات العربية يمكن أن يترك أثراً في التاريخ، كما كان الأمر بالنسبة إلى الرئيس السابق جاك شيراك، الذي قال «لا» للحرب الأميركية في العراق. إلا أن الظروف ورغبة الرئيس نيكولا ساركوزي في التخلص من العقيد معمر القذافي، بعدما بانّت صعوبة قلبه عليه بواسطة تمرد الثوار الليبيين فقط، جعلت أولى مهام جوبيه في مجلس الأمن أن يقول «نعم» للحرب على ليبيا، وأن يقنع الأعضاء الدائمين المعارضين بعدم استخدام حق النقض، والأعضاء غير الدائمين بأهمية «حماية المدنيين».

نجح جوبيه في قلب مواقف أفريقيا الجنوبية ونيجيريا بالتصويت «مع»، وتولين موقفين روسيا والصين في الامتناع، ما ضمن تسعة أصوات لإقرار القرار 1973 الذي بموجبه يخوض الغرب اليوم ما يتفق الجميع على أنه تجاوز حدود ما يجيزه القرار، إذ إنه بات واضحاً أن الهدف هو «التخلص من القذافي».

ولتوضيح الصورة المهترزة اليوم لدى الشارع العربي، وأمام «برودة الجامعة العربية» وعدم تهافت الدول العربية للمشاركة في الحملة، رأى جوبيه ضرورة «الكلام على دبلوماسية فرنسا الجديدة» تجاه العالم العربي. وهو ما يقف وراء تنظيم «منتدى الربيع العربي» في معهد العالم العربي في باريس.

جلس جوبيه محاطاً بعدد من «المفكرين»، وجمع سفراء فرنسا لدى دول العالم العربي والسفراء العرب لدى فرنسا وأكاديميين وعدداً أكبر من الصحافيين، ليشرح كيف «لا يمكن حماية المدنيين مع بقاء معمر القذافي»، من دون أن يعني ذلك، حسب قوله، «أن إطاحة زعماء أصبحت هدفاً في السياسة الخارجية الفرنسية». وشدد على أن «سياستنا لا تهدف إلى تغيير الأنظمة»، وعبر أيضاً عن قلق باريس الشديد بسبب «أعمال العنف في اليمن وسوريا». ووجه تحذيراً «ناعماً» إلى سوريا من «أن الموقف قد يتصاعد إذا لم يسن الرئيس بشار الأسد إصلاحات عاجلة». وأضاف رداً على أسئلة الصحافيين «تلك الدول يجب أن تدرك أنه لا طريق غير الحوار يوصل إلى استجابة واضحة لطموحات شعوبها والحاجة إلى التعبير عن أنفسهم بحرية كاملة». وعلى طاولة نقاش صباحية، أيد جوبيه الإصلاحات التي أعلنتها الجزائر، باعتبارها خطوة في الاتجاه الصحيح، وصرّح: «أعلن الرئيس بوتفليقة عدداً من الإصلاحات، هذا يسير في الاتجاه الصحيح».

وحذر عدد من المشاركين في المنتدى من المخاطر التي تنتظر الانتفاضات العربية، فقال فرهاد خوسروخافار، الأستاذ في معهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، إن بعض الشعوب «بدأت تشعر بالإحباط»، ولا سيما في ليبيا، حيث الوضع مهدد بسبب مراوحة المعارك وضعف الأمل في الأفق. ورأى أن «على الغرب مساعدة هذه الشعوب اقتصادياً»، حتى تتخطى هذه المرحلة الانتقالية.

ونفى طاهر العدوان، الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية، «إمكان التفكير في تغيير في الدول العربية في غضون شهرين أو ثلاثة أشهر». وعاب على البعض «التفكير في أن ما حصل في مصر وفي تونس يمكن أن يحصل في بلدان أخرى». وشدد على أن «الأمور ليست كذلك». أما النائبة المغربية مباركة بوعيدة فقد أشارت إلى «تسارع الإصلاحات» في بلادها، ورأت أن على النظام الملكي الذي تعرّز دوره ضامناً للوحدة المغربية، «أن يغيّر صورته». إذ الوضع التونسي كان حاضراً بقوة، إذ حذرت رئيسة الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، سهير بلحسن، التونسية الأصل، من أن «خطراً فعلياً يهدّد تونس جزاء الإحباط». وأشارت إلى وجود «مخاطر تهدد الثورة التونسية»، أبرزها عدم تحقيق نمو مع انعدام الأمن ووجود منطقتين من جميع التوجهات، في إشارة إلى الإسلاميين. وقد أجابها بطريقة غير مباشرة محمد بن سالم، العضو في حزب النهضة الإسلامي التونسي، بقوله «إننا مترددون بين الحماسة والقلق». وأوضح الخبير الاقتصادي غي سورمان أن إحلال الديموقراطية يتطلب نسبة نمو تتراوح بين 8 و10 في المئة، فيما نسبة النمو المتوقعة في تونس لعام 2011 لا تتجاوز «واحد في المئة». ورأى البعض أن من غير المتوقع أن تغتنم أحزاب راديكالية فترة الغموض السياسي الحالية، على أساس أن «الحركة الديموقراطية ستهمش الإسلاميين الراديكاليين». وأن الثورات تساعد على بناء مجتمعات مدنية. وكان رد ممثلي الأحزاب الإسلامية بأنهم يعدون «مفاجأة للغربيين بمواقفهم الداعمة للديموقراطية». ورد جوبيه على ذلك «فاجئونا. لا أطلب أكثر من ذلك»، داعياً إلى الحوار مع الحركات الإسلامية العربية التي تنبذ العنف وتقبل بقواعد اللعبة الديموقراطية.

وكانت الندوة مناسبة كي «تعتذر فرنسا عن سياستها السابقة». وقد ظهر ذلك جلياً في قول جوبيه «كنا متسامحين مع أنظمة استبداد لا اعتقدنا بأنها الرادع الوحيد للإسلاميين»، وهو ما قادنا في بعض الأحيان إلى التفاضلي عن «انتهاكات لحقوق الإنسان». واعترف أيضاً بـ«جهل فرنسا بالمجتمعات العربية»، وأن الربيع العربي أظهر أننا كنا بعيدين عن فهم جوانب كثيرة.

ويمكن اختصار الركائز الجديدة لسياسة فرنسا بالنقاط الآتية التي برزت في حديث جوبيه: 1- الدفاع عن حقوق الإنسان، كما نفع في ليبيا، حسب قوله. 2- توسيع رقعة التواصل مع المجتمعات المدنية. 3 - تخصيص 20 في المئة من المساعدات الخارجية لدول حوض المتوسط العربية. 4 - ربط هذه المساعدات بـ«شروط ذكية» للتحث على الإصلاحات. 5- إعادة إحياء «الاتحاد من أجل المتوسط» وتركيزه بإنشاء «مكتب للشباب المتوسط».

إن دلت هذه الركائز الجديدة على شيء فهي أن جوبيه لم يفقه شيئاً من الربيع العربي، وهو يسعى إلى ترقية الدبلوماسية الفرنسية بلباس براق جديد، بينما ينتظر منه الشارع العربي دبلوماسية جديدة.

نفي الناطق الأردني إمكان التفكير في تغيير في الدول العربية في غضون شهرين أو 3 أشهر



جلس جوبيه محاطاً بعدد من «المفكرين»، والسفراء ليشرح كيف «لا يمكن حماية المدنيين مع بقاء معمر القذافي»

الحسابات الانتخابية

مهما كانت التعابير المستعملة، فإن فرنسا تخوض حرباً في ليبيا، إذ يتبين من قراءة كافة التقارير والبيانات العسكرية أن باريس ولندن تتحملان الشق الأكبر من الجهود العسكري، وأن انسحاب واشنطن أبرز ضعف الحلف الأطلسي «بغيب الشقيق الأكبر العم سام». الجميع بات يدرك اليوم أن القصف الجوي لم يعد كافياً لإخضاع الزعيم الليبي معمر القذافي في خلال فترة مقبولة، قبل أن ينقلب الرأي العام العربي وبعده الغربي، وخصوصاً أن عدداً من زعماء الدول الغربية المشاركة في الحملة أمام تحديات انتخابية في السنة المقبلة، وفي مقدمتهم الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي (الصورة)، الذي حسب أكثر من مصدر «يرى في التدخل الفرنسي في الربيع العربي» فرصة لرفع شعبيته. يشار

إلى أن 58 في المئة من الفرنسيين يؤيدون دوافع التخلص من الديكتاتوريات العربية، إلا أن آياً من الاستفتاءات لم يسأل المواطن الفرنسي رأيه في الوسائل المعتمدة، بعدما كشفت الأرقام أن الحرب في ليبيا تكلف فرنسا ما يفوق مليون يورو يومياً، عدا المساعدات الغذائية المعلنة وغير المعلنة.